الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.4/Res.2

Distr.: General
28 March 2019

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

قرار اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩

٤/٢- تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فقدان الأغذية وهدرها

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تقدر تركيز دورتها الرابعة على الحلول المبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن قرابة ثلث الأغذية التي تنتج سنوياً في العالم للاستهلاك البشري ، وهو ما يعادل نحو ١,٣ بليون طن وتبلغ قيمته ٩٩٠ بليون دولار تقريباً يُفقد أو يُهدر بينما يعاني ٨٢١ مليون شخص من نقص التغذية[(١)]،

وإذ تدرك أولويات المجتمع الدولي المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع على نحو مستدام،

وإذ تدرك أيضاً أن إنتاج الأغذية التي تضيع أو تهدر بعد ذلك يتطلب موارد كبيرة، بما في ذلك المياه والأراضي والطاقة والعمالة ورأس المال، وكثيراً ما يستخدم المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات ويؤدي إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،

وإذ تشير إلى قرارها ٩/٢ المتعلق بمنع الأغذية المهدورة وخفض كمياتها وإعادة استخدامها، الذي شجع على الحد من فقدان الأغذية وهدرها في كامل سلسلة الإمداد،

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٨* . بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. (روما، ٢٠١٨).

وإذ تشير أيضاً إلى أنه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اعتمد القادة في العالم قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''،

وإذ تسلم بأنه في البلدان النامية تحدث خسائر الأغذية أساساً، ولكن ليس حصراً، في المراحل المبكرة من سلسلة القيمة الغذائية،

وإذ تسلم أيضاً بأن الخسائر الغذائية أثناء فترة الحصاد وفي مرحلة التخزين تؤدي إلى فقدان الدخل بالنسبة للعديد من صغار المزارعين وإلى ارتفاع في الأسعار بالنسبة للعديد من المستهلكين الفقراء،

وإذ تلاحظ ندرة البحوث و/أو البيانات المحددة فيما يتعلق بفقدان الأغذية وهدرها بما في ذلك الأثر الناجم عن ضعف الهياكل الأساسية أو عدم كفايتها وعن الظروف المناخية المتنوعة، بما في ذلك درجات الحرارة المحيطة العالية، والرطوبة النسبية العالية،

وإذ تعترف ببرنامج النظم الغذائية المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كمبادرة شاملة للجميع تهدف إلى الإسراع بالتحول إلى نظم غذائية أكثر استدامة،

وإذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء من أجل تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية على مستويي تجارة التجزئة والمستهلكين على الصعيد العالمي بمقدار النصف بحلول العام ٢٠٣٠، وتخفيض خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول التاريخ نفسه،

وإذ تعترف بالأثر السلبي لفقدان الأغذية وهدرها على عدد من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تعترف أيضاً أن هناك تحديات ترتبط باختيار الأنواع المستدامة لتكنولوجيا التبريد، بما في ذلك اختيارها عن طريق المزارعين والمنتجين على النطاقين الصغير والمتوسط،

وإذ تلاحظ الأدوار والفرص المتاحة للمؤسسات الحكومية المعنية، بما في ذلك وزارات البيئة، وللمنظمات الدولية، وموردي التكنولوجيا والمستعملين النهائيين، في استحداث الابتكارات والمفاهيم التي ترعى الممارسات وأنواع التكنولوجيا المستدامة التي يمكنها الحد من فقدان الأغذية وهدرها،

وإذ تقر بالتقدم الذي أحرزته بعض الدول الأعضاء في تنفيذ الحلول وأنواع التكنولوجيا المبتكرة وفي إشراك الجهات المهتمة على الصعيد المحلي من أجل الحد من فقدان الأغذية وهدرها،

وإذ تشير إلى أن الإعلان الوزاري[٢] الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ دعا جميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد نهج النظم الغذائية المستدامة ووضع استراتيجيات فعالة للحد من فقدان الأغذية وهدرها،

١- *تدعو* الدول الأعضاء، مع مراعاة اختلاف الظروف الوطنية، وضمن نطاق الموارد المتاحة، وعن طريق العمل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، إلى توفير البيئة التمكينية للقيام بما يلي:

(٢) E/HLS/2018/1.

(أ) دعم التدابير الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بفقدان الأغذية وهدرها في جميع مراحل سلسلة الإمدادات بدءاً من المنتج وصولاً إلى المستعمل النهائي بما في ذلك المناولة والتخزين والتغليف والنقل، والعمل نحو تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بوسائل منها التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ب) وضع وتقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بحلول سلاسل التبريد المتكاملة والآمنة التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة وتعطي القيمة للمزارعين والمنتجين، واستحداث أشكال التكنولوجيا المبتكرة لما بعد الحصاد التي تتفق مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالتبريد واللوجستيات المستدامة ونقل المنتجات الغذائية والتي يمكن أن تكفل تمديد العمر التخزيني للمنتجات الحساسة؛

(ج) وضع وتقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بالابتكارات في مجال حفظ الأغذية لتعزيز تبريد وحفظ المنتجات الغذائية أثناء عمليات التصنيع والتغليف والنقل والمناولة على نحو يقلل إلى أدنى حد ممكن من أثر الظروف البيئية المتنوعة، مثل درجات الحرارة المحيطة العالية، على عمر المنتجات الغذائية، مع مراعاة اعتبارات السلامة والكفاءة في استخدام الطاقة؛

(د) تشجيع وتقاسم أفضل الممارسات، قدر الإمكان، فيما يتعلق بأنواع تكنولوجيا التبريد المستدامة والمناسبة لنشرها في طائفة واسعة من الظروف البيئية بما في ذلك في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية وفي جميع عناصر سلسلة الإمداد، بما في ذلك لدى المزارعين والمنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(هـ) تعزيز البحوث التطبيقية بشأن أثر الظروف المناخية على الإنتاج والتخزين والنقل، الذي يؤدي إلى فقدان الأغذية وهدرها في طائفة واسعة من الظروف البيئية، بما في ذلك البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية؛ وبشأن الحلول المبتكرة لتفادي الخسائر والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر المحدد في سلسلة الإنتاج؛ وبشأن إشراك الصناعة لاستحداث حلول مناسبة في مجال التبريد الذي يتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة وغير ذلك من حلول سلسلة التبريد للمزارعين والمنتجين وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك في مرافق ما بعد الحصاد والتجهيز وفي النقل؛

(و) ترسيخ استراتيجيات وطنية للحد من فقدان الأغذية وهدرها تمشياً مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ١٢-٣؛

٢- *تحث* الدول الأعضاء على إنشاء آليات لقياس فقدان الأغذية وهدرها بما في ذلك إدارة البيانات، ورصدها والتحقق منها؛

٣- *تدعو* الدول الأعضاء إلى استخدام أو إعادة توظيف فائض الإنتاج الغذائي باستخدام الممارسات المستدامة وأنواع التكنولوجيا المبتكرة؛

٤- *تدعو أيضاً* الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير المناسبة للحد من فقدان الأغذية وهدرها، بوسائل منها توفير ما يكفي من تدابير السياسة العامة وأنشطة التثقيف وإذكاء الوعي؛

٥- *توصي* بأن تعزز الدول الأعضاء إجراء حوار واسع النطاق بين المجالين الخاص والعام، وعلى النطاق الكامل لسلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، بحيث يشمل جميع الجهات المعنية، من أجل التعاون بشأن وسائل معقولة لمواصلة تقليل فقدان الأغذية وهدرها، مع مراعاة عدم نقل فقدان الأغذية وهدرها هذا من أحد أجزاء السلسلة الغذائية إلى جزء آخر منها، وكذلك أهمية إدراج المستهلكين في العملية؛

٦- *تشجع* الدول الأعضاء بالتعاون مع الجهات المعنية على تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي تمنع وتقلل من فقدان الأغذية وهدرها على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، والتي لها أكبر قدر من المنافع البيئية، وذلك تمشياً مع التوجيهات التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن منع الفقدان والهدر، واستعادة الغذاء، وإعادة توزيع الأغذية المأمونة والمغذية على الناس[٣]؛

٧- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن نطاق برنامج العمل والميزانية لبرنامج البيئة، وبرنامج النظم الغذائية المستدامة التابع لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين، القيام بما يلي:

(أ) تقديم الدعم التقني لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذا القرار؛

(ب) رعاية التعاون الإقليمي والعالمي، وتيسير تبادل الخبرات والمعارف والبحوث وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة في المنظومة الغذائية؛

(ج) مواصلة المشاركة في المبادرات الدولية الجارية لدعم نقل الحلول والممارسات المبتكرة التي تتيح الحد من فقدان الأغذية وهدرها؛

٨- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٩- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية في إطار الولاية وبرنامج العمل والميزانية والموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تشجع الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتقدم الدعم للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، بناء على طلبها، في استكشاف فرص التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تمشياً مع ولاياتها وميزانياتها القائمة حالياً.

---

(٣) منشور صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٤. (United Nations Environment Programme and Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Prevention and Reduction of Food and Drink Waste in Businesses and Households* (2014)). ويمكن الاطلاع عليه على الرابط: https://www.unenvironment.org/thinkeatsave/resources/toolkits-guidance/prevention-and-reduction-food-and-drink-waste-businesses-and-households.